مداخلة بعنوان:

من فوبيا التنظير الى بطولوجيا الميدان وسحر الأرقام في البحث العلمي السوسيولوجي

الأستاذ:ساسي سفيان والأستاذة بلعيد سماح

"جامعة الطارف"

الملخص

لا يجد البحث في ميدان العلوم الاجتماعية في الجامعة العربية اليوم وصفا أصدق من أنه بحث مفعم برقمنة الظواهر الاجتماعية وقطع الصلة مع فعل التأمل والتنظير والتأويل ، التي بإمكان أن يضيفها العقل السوسيولوجي على موضوعه، فالمجهود التأويلي الذي يعتمد على كفاءة المسؤول السوسيولوجي ومعرفته النسبية في سيرورة الظواهر الاجتماعية التي يجاريها مجتمعه، يكاد يكون غائبا مما يشعرنا بذلك الفراغ المؤسس أو النقص الذي ينتاب العقل السوسيولوجي في مدركاته وتأويلاه وتفسيراته ومعارفه.

بإمكان المرء أن يلاحظ أن الحدث السوسيولوجي (الأكاديمي) في الجامعة العربية، أصبح يسير في خط اعتباطي، ساذج، ضمن توجه منهجي – امبريقي – أوقع العديد من الدارسين والمختصين في خطر البناء الزائف للظواهر الاجتماعية واعتقدوا بضمانة ومصداقية على اجتماع مؤسس على الروائز الرقمية واللغة العددية والمصفوفة الرياضية، على حساب المضمون العلائقي – التحليلي والتأويلي، من فوبيا "التنظير" التي رهبت العقل السوسيولوجي كثيرا الى بطولوجيا الميدان وعصاب الرقمنة، هوس كبير يلاحق العقل السوسيولوجي العربي كما البارحة أو اليوم ، ومن أجل أن يكون هذا العقل خصب ومنتج لمنطوقات وصيغ متكيفة ومجيبة عن الواقع العربي وتقديم البدائل والخيارات المعقولة والمقبولة.

نحاول من خلال هذه الورقة البحثية تقديم رؤية نقدية لواقع السوسيولوجيا العربية في اطار البحث عن أسس حديثة لمشروع سوسيولوجيا ذات منطلقات وأبعاد مستمدة من دراسة الواقع العربي.

المقدمة:

لا يجد البحث في ميدان العلوم الاجتماعية في الدول العربية اليوم وصفا أصدق من أنه بحث مفعم برقمنة الظواهر الاجتماعية وقطع الصلة مع فعل التأمل والتنظير والتأويل (فعل المفهمة)، التي بإمكان أن يضيفها العقل السوسيولوجي على موضوعه، فالمجهود التأويلي الذي يعتمد على كفاءة المؤول السوسيولوجي ومعرفته النسبية بسيرورة الظواهر الاجتماعية التي يجاريها مجتمعه، يكاد يكون غائبا مما يشعرنا بذلك الفراغ المؤسس أو النقص الذي ينتا العقل السوسيوجي في مدركاته وتأويلاته وتفسيراته ومعارفه.

1. واقع البحث السوسيولوجي العربي:

إن واقع البحث السوسيولوجي العربي هو جزء من إشكالية البحث العلمي في الدول العربية الذي لا يشكل أولوية سياسية لهذه الدول, والبحث السوسيولوجي لا يكاد ينفصل في وضعيته الهشة عن واقع السوسيولوجيا العربية عموما والتي تعاني التهميش والإقصاء.

وبذلك فأغلب البحوث السوسيولوجية تظل سجينة رفوف المكتبات وخلاصات تبقى في الظل, ولا يستفاد منها إلا في إعادة إنتاج بحوث عقيمة ومشابهة, لكن هذا لا يعني أن الاجتهاد والإبداع السوسيولوجي لدينا قد استنفذ ذاته, بل على العكس من ذلك هناك اجتهادات قيمة وهناك أسماء تلتمع من حين لآخر, وهناك باحثون يشتغلون في صمت, ويتصدون بكل بسالة لما يعتمل في رحاب المجتمع من قضايا وظواهر, وبمقابل ذلك كله تبقى هناك معطيات واقعية تقرر عدم الارتفاع ترتبط بالهاجس الأمني الذي يغلف البحث العلمي العربي وتتصل أيضا بمحدودية الإمكانيات المادية التي تمكن الباحث من إنجاز أبحاثه بقدر كبير من الاحترافية والموضوعية، وأعتقد أنه في السنوات الأخيرة وبسبب تبعثر العديد من الظواهر, فالبحث السوسيولوجي يشهد "فورة علمية" لقراءة تفاصيل المشهد الاجتماعي هذا على ما هو قائم من كل ألوان الإقصاء والحجر.

لكن ما يعاب على هذه البحوث هو اعتمادها في التحليل والتفسير على نظريات غريبة قد لا تتناسب مع معطيات واقعنا؟

هذه حقيقة لا يمكن إنكارها, فهناك اتكاء كبير على النظريات الغربية في تحليل وتفسير الفعل الاجتماعي العربي, لكن السؤال الذي يطرح نفسه بإلحاح فهو إلى أي حد تسعف هذه النظريات في تحليل هذا الفعل وهل تنجح فعلا في مهمتها العلمية أم أنها تساهم في تأزيم الوضع.

إن استيراد نظريات "الآخر" بدون مواءمتها مع خصوصيات المجتمع المحلي يكاد يكون خطأ علميا فادحا ما لم يتم اعتماد مبدأ اختلاف البيئة والتأسيس كمهمة سوسيولوجية ضرورية يجب أن يضطلع بها الباحث الاجتماعي العربي, فهذه النظريات لا يمكن تجاهلها أو رفضها كلية من باب التعصب الأجوف والانغلاق على الذات, وذلك لأنها تعد مرحلة مهمة في السوسيولوجيا واجتهادات أساسية في هذا العلم, ولكن بالرغم من ذلك فلا يمكن تحت يافطة الانفتاح والكونية أخذ هذه النظريات وتطبيق تعاليمها حرفيا, لأن هناك واقعا اجتماعيا عربيا يتطلب أدوات اشتغال معرفية خاصة, إذن فما علينا لمعالجة هذه المسألة إلا إعادة النظر في مقولات النظريات الغربية وموافقتها أو مواءمتها مع أسئلة "الواقع الاجتماعي" لدينا، وهو ما يمهد من جهة لتأسيس حضور سوسيولوجي نوعي, ويقود من جهة ثانية نحو تجاوز إشكاليات البحث السوسيولوجي العربي.

2. أزمة البحث العلمي السوسيولوجي:

إن البحث العلمي السوسيولوجي يكتسي أهمية كبرى في عصرنا الحالي الذي تتعدد وتتعقد فيه الحياة الاجتماعية والوقائع المنبثقة عنها، تفرض عدم الوقوف عند الحدود الخادعة والواهية التي يُقيمها انطباعنا ومخيالنا عنها، لأن معتقداتنا وآراءنا التي نكوّنها باستمرار حولها تقف حائلاً أمام رؤية أكثر شمولية وصدقية لها، لهذا لا يجب الإفراط في التفاؤل والتحمس إلى أن تقنيات البحث الميداني باستطاعتها أن تقرر اليقين لما يمكن أن نعطيه من تفسير، حيث إن تحصين الباحث بالتراث المعرفي اللازم في مقابل عقل يجيد التفكير –الخيال السوسيولوجي– وفي إطار معرفة حقيقية بالنسق الاجتماعي الكلي تشكّل جميعاً ضماناً تتقرر فيه القوالب المناسبة لكل مجهود تفسيري.[1]

إن هذا الطموح الذي نجهد لتوضيحه في هذه الورقة البحثية، لا نجد إسقاطاته في الأعمال البحثية والأكاديمية للباحثين المنضوين تحت ما يسمى (دول العالم الثالث)، حيث تغوص تحليلاتهم ومحاججاتهم في محاولات لإعادة إنتاج الرؤى الغربية نفسها، وهو ما يعبر عن حالة الانشقاق الحقيقي الذي أصابهم وجعلهم منقادين تحت وطأة وعي أو انبهار إلى أن يعيدوا القوالب الغربية نفسها في تأويل التغيرات

الاجتماعية التي تعرفها مجتمعاتهم المحلية، وهو ما انعكس لاحقاً في تشكيل صورة منمطة لواقع مشوَّه تفعل المفاهيم والقوالب والاقترابات لعلم الاجتماع الغربي فعلها في تمييع الحقائق، وعليه وبناءً على ما تقدم فإن اهتمامنا سينصب على إعطاء محاولة تفكيرية نعدُّها متواضعة لواقع أزمة البحث العلمي السوسيولوجي، مجيبين في ذلك على جملة من الأسئلة: ما محتوى البحوث العلمية السوسيولوجية الغربية؟ وما هي العوائق التي تقف في وجه البحث العلمي السوسيولوجي العربي؟ ما هي البدائل التي يمكن تقديمها في سبيل تفعيل البحث العلمي السوسيولوجي العربي ومن ثم تحديد غاياته كمهنة وممارسة تستجيب لحاجات المجتمع؟.

أولاً: الوقائع السوسيولوجية :

لنبدأ مناقشتنا لهذا العنصر من مفهومنا للبحث العلمي السوسيولوجي، الذي يعرف بأنه عمليات بناء وتصنيف يستجيب لإثارة حافز من نوع خاص ويشعرنا بذلك (الفاصل أو نقص نملؤه في حقل معارفنا بين ما نعرفه وما يجب أو نرغب معرفته عن الواقع)[2] ، ويترجم ذلك في مسار يجب أن يؤدي إلى اتصال مع الواقع الذي نريد معرفته، ولأن كلًّا منا يعتقد أن جمع بيانات عن الظاهرة أو الاتصال المباشر بها سيؤدي في النهاية إلى إنجاز بحث، فإن هذا المسار برمته سيتبخر كلية عندما يتم قياس نتائج البحوث بنتائج الظاهرة في الميدان حيث تولد معرفة لا تقدم سوى إعادة للتفسيرات المجتمعية ولا يخدم تقدم المعرفة السوسيولوجية عن المجتمع وبالنتيجة تصبح مهنة عالم اجتماع كمنتج لمعرفة أكثر علمية وذات وظيفة في المجتمع محل تساؤل. ولكن ما العمل كي نخرج من هذا السياق الفهمي الساذج؟

لكي نبدأ في توصيف إمكانات التدخل، لا بد من الإشارة بشكل موجز إلى المضمون الذي يختفي ضمن الأعمال السوسيولوجية الغربية التي تعتبر مرجعية أساسية للباحثين العرب. بل إن كل الأعمال التي أنتجت خلال العقود الثلاثة الأخيرة في عالمنا العربي من بين ما كانت تدّعيه أن السوسيولوجيا المعاصرة (الغربية) هي ما يقيس جدية الأعمال المنجزة حول المجتمعات العربية المحلية، وأن ذلك لا يعتبر نقيصة في الحقل المعرفي، بل لأن هذا العلم هو عالمي ولأن الظواهر الاجتماعية التي تحصل في واقع حال المجتمعات العربية تحصل في مجتمعات أخرى، انطلاقاً من أن مخرجات الحضارة العالمية (التي هي غربية) تنسحب على كامل مجتمعات المعمورة، ومنه فإنه يجوز البحث في كل الواقعات التي تحصل هنا وهناك وذلك باستعارة منجزات النظرية السوسيولوجية الغربية.

التراث السوسيولوجي الغربي ملهمُ كثيرٍ من الباحثين، لا يمكن أن ننفي مساهمته الكبيرة في تطور علم الاجتماع الغربي في القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين، علينا أن ننظر إليه ليس باعتباره تصوراً يختزل الواقع الاجتماعي الغربي في شكل عالمي إستاتيكي يجوز البناء عليه، وإنما تفعيله بشكل يراعي الخصوصيات المحلية ويقدم تأويلات مناسبة بدل أن يأسر الواقعات الاجتماعية في القوالب النظرية السوسيولوجية، ليكون البحث هو حول التطابق بين النماذج والظاهرة الاجتماعية، بدل التفكير في وجه المساعدة والفهم الذي يمكن أن تمده النظرية الغربية لمساءلة الواقع الحالي الذي لا بد أن يكون في صلب مهنة عالم الاجتماع، وهذا الوقت بالذات هو من يقدر مستوى تكوين عالم الاجتماع من ذكاء ومناقب متناقضة مثل (...الحدس، الصرامة، المعرفة والخيال، إدراك الواقع والتجريد)[3] لكي يستجيب ليس فقط لما ينتظره المجتمع من معرفة قد يطلبها تحت عناوين مختلفة، وإنما عليه أن يدرك أن إنتاج المعرفة السوسيولوجية (**La production de la connaissance sociologique**) هو مهمة تاريخية وتفكيرية موكلة له، وأنه مطالب في هذه اللحظة بأن يقدم الدليل بأنه بحق يساءل زمانه. هذا المعنى الذي نقدمه نستطيع أن نرصد مؤشراته عندما نموقع الإنتاج السوسيولوجي الغربي في سياقه المعرفي، الذي هو نتاج تاريخي وتفكيري لمجتمع أوروبي في فترة تاريخية معينة، فبإمكاننا ملاحظة الاتساق النظري بين إنتاج ثلاثة من أهم رواد علم الاجتماع تبدو لأوّل وهلة متناقضة. فكل من كونت وكارل ماركس (**Karl Marx**) والكسيس دوتوكفيل (**Alexis Tocqueville**) انطلقت حركتهم الفكرية في النصف الأول من القرن التاسع عشر ميلادي وموضوعهم الأساسي وضعية المجتمع الأوروبي بعد الثورة (**Le statut de la société européenne après la révolution**)، لهذا انصب اهتمامهم على تحليل معاني المجتمع الجديد الذي ولد بعد انقضاء الأزمة ومعالم هذا المجتمع الجديد هي مختلفة ما بين الثلاثة، فبالنسبة لـــ: كونت سمة المجتمع هي صناعية، وماركس رأسمالية، وتوكفيل هي ديمقراطية.

واختيار مؤشر الصفة (صفة المجتمع)، يعكس الزاوية التي نظر إليها كل منهم لواقع زمنه. بالنسبة لـــ: أوغست كونت (A.COMTE) المجتمع الصناعي يتميز باضمحلال البناءات الاقتصادية واللاهوتية والمشكل الأساسي مرتبط بمفهوم (الإجماع)، أما ماركس فيحلل مجتمعه انطلاقاً من مشكلة التناقض الداخلي للمجتمع الرأسمالي وللنظام الاجتماعي المرتبط بالرأسمالية، في حين يعرف توكفيل المجتمع المعاصر من خلال خاصيته الديمقراطية، ففي الفصل الثاني عشر من كتابه (الديمقراطية في أمريكا) يوضيح مثلاً المعنى الذي يعطيه الأمريكيون لمفهوم المساواة بين الرجل والمرأة، فالاثنان يعيان

جيداً أن الطبيعة قد خصّت أحدهما باختلاف كبير في البنية الجسدية والعقلية عن الآخر، والهدف هو تحمل أشكال مختلفة من الأعمال. والتقدم يقيّمه الاثنان على أنه ليس القيام بالأعمال نفسها لأفراد متماثلين ولكن هو في النهاية أن يحصل كل واحد على إرضاء لضميره قدر الإمكان من مهمته، ولقد أجاد الأمريكيون في تطبيق مبدأ الاقتصاد السياسي القائل بتقسيم العمل بين الجنسين بما يسمح من إنجاح العمل الاجتماعي من جهة، ومن جهة أخرى لم يؤمن الأمريكيون يوماً أن نتائج المبادئ الديمقراطية هي قلب السّلطة الزوجية وإشاعة الغموض في القيادة داخل الأسرة. لقد أدركوا أن كل جمعية لكي تكون ذات فعالية لا بد أن يكون لها قائد، والقائد الطبيعي لهذه الجمعية هو الرجل، وعليه فهما (المرأة والرجل) لا يرفضان مطلقاً حق الأخير في تسيير شركته، ويعتقدان أنه داخل المجتمع الصغير للزوج والزوجة، كما في المجتمع السياسي الكبير هدف الديمقراطية هو (تقنين وشرعنة السلطات الضرورية، وليس تحطيم كل سلطة)[4]، وعليه فالأمريكيون الذين لا يعتقدون بالتطابق بين حقوق وواجبات الرجل والمرأة يقدمون التقدير والاحترام نفسيهما لدور كل منهما، ومنه رفعوا من شأنها بمستوى الرجل في العالمين العقلي كما الأخلاقي، وهو ما يبين أن هذا المجتمع فهم (بشكل جيد مفهوم التقدم الديمقراطي).[5]

أما إذا ما استعرضنا أعمال كلٍّ من أيميل دوركهايم (**Émile Durkheim**) و فيلفريدو باريتو (**Vilfrido Parito**) وماكس فيبر(**Max Weber**) فنجد فيها خاصية مشتركة وهي أن دورهم العلمي ظهر في الثلث الأخير من القرن التاسع عشر، والجزء الأكبر من إنتاجهم الفعلي المنشور انطلق مع بداية القرن العشرين، وأوجه الاتفاق بينهم أنهم ملاحظون ومستغرقون في معرفة المجتمع الأوروبي، في حين أن اختلاف السياق الثقافي والوطني وحتى الديني لكل منهم كان له الأثر في اختيار النمط المفهومي(**le style conceptuel**) الذي عبروا به عن مساءلاتهم السوسيولوجية، والتي جعلت الأول متفائلاً، والثاني متشائماً، فيما نزع الثالث إلى أن يقف موقف الملاحظ، أخيراً من خلال جمعنا بين كل علماء الاجتماع الغربيين الأوائل يمكن لنا أن نخرج باستنتاج أن جميعهم ليسوا مفكرين فحسب وإنما هم رجال زمانهم يبحثون عن مفاتيح المجتمع الذي يعيشون فيه، ويصرون على الدخول في قلب المشاكل والمناقشات التي شهدها عصرهم، ومنه كان (إبداعهم يندرج في ديناميكيتك الاستمرارية والقطيعة، فتحكُّمهم الجيد في فضاء المسائل العلمية جعلهم قادرين على إعداد مسألتهم الخاصة القادرة على تحريك هذا الفضاء)،[6] تلكم هي الخصوصيات التي يجب أن تؤخذ في الحسبان عندما نقرأ أو نعيد قراءة التراث السوسيولوجي سواء القديم منه أو الحديث، فالمذاهب

السوسيولوجية ليست (... مجهوداً لأجل الفهم العلمي فحسب، وإنما هي منطوقات هؤلاء... أو حتى حوار بين هؤلاء في وضعية تاريخية)[7].

فيما سبق حاولنا أن نُبيِّن أن وهم بناء الوقائع الساذجة قد لا يكون من فعل الباحث السوسيولوجي بسبب جهله في تطبيق أساسيات هذا العلم، سواء على مستوى ترشيد العقل والأفكار أو على مستوى معرفة حال الواقع الاجتماعي، وإنما قد تكون قراءاته للتراث السوسيولوجي الذي تعتبر فيه النظرية الاجتماعية ركناً أساسيًّا لا يستطيع أي منا الاستغناء عنه، هو ما قد يجر محاولات التفكير في الظاهرة نحو البحث عن إعادة نمذجة للواقع وفق القالب النظري الذي تم تبنّيه في البحث، وهذا الفعل سيتجاهل بوعي أو دونه حقيقة الفهم الذي نتطلع إليه في دراساتنا، وهو ضرورة اتساق نتائج البحث السوسيولوجي مع الواقع ومنطقه، والقدرة على نقل وإبداع الوسائل الممكنة لمواجهة تقلبات وزيف الواقعات التي أصبحت تكتسب فعلاً قدرة على التخفي في صور ظواهر نحسبها سليمة، وتوجّه في المقابل الباحث نحو وقائع ساذجة أو على مستوى بسيط من الأهمية يحسبه إنجازاً كشفيًّا لا سابق له، هذا من جهة، ومن جهة أخرى الحديث عن المشتغلين في الحقل السوسيولوجي يقودنا إلى طرح مساءلة حقيقية على الباحثين العرب هل هم فعلاً يبحثون في قضايا اجتماعية تحمل نفس الاهتمام والمعنى لدى مجتمعاتهم العربية؟ لأن (التقليد الشائع هو القنوع بوصف الظواهر التي تطرح للدراسة أو البحث، وعدم الاهتمام بالتفسير والتنظير، سواء بالإبداع أو بالإفادة من التراث القومي والعالمي)[8]، وهذا الأمر هو من يؤكد جودة البحث السوسيولوجي على أنه مطلب اجتماعي.

ثانياً: أزمة التأويل في البحث العلمي السوسيولوجي

إن العلوم الاجتماعية هي ثمرة جهود مضنية من التفكير والبحث في شروط تاريخية واجتماعية غربية، ومنه فإن تمكن هذه العلوم من الإيفاء بحق المجتمع من المعرفة المضمونة، وتفسير الوقائع الاجتماعية بصدق مع مقتضيات الحال الاجتماعي المحلي الذي أنتجها يتطلب عمليات مراجعة لتلك الأسس والمبادئ التي تأسست ضمن البيئة الغربية، بما تدعيه من صدق وتكيف وموضوعية، وفي هذا الصدد يدعو السوسيولوجي الجزائري عنصر العياشي جميع الباحثين في حقل العلوم الاجتماعية (للمساهمة في بعث نقاش فكري حول مكانة ودور هذه العلوم في ضوء الخصوصية التي تطبع مجتمعاتنا باعتبارها نتاجاً لسيرورة تاريخية وثقافية متميزة).[9]

إذا أمعنا النظر في الإنتاج السوسيولوجي العربي والجزائري، فإننا نصادف كتابات منمقة عن الظواهر الاجتماعية الراهنة لمجتمعاتها حسب كل فترة تاريخية، متناغمة مع الزخم الذي تثيره الكتابات الغربية والمفهومات التي تبعث جدلاً واسعاً حولها، في حين يكون صداها عندنا هو تزيين الكلام عن الظواهر الساذجة بمرادفات تبدو علمية أو أكاديمية تبحث عن المحاججة لخطابها بهذه اللغة، وليس بناء الظواهر الاجتماعية باعتبارها معطى سوسيولوجي واقعي، وهذا الأمر تسبب في رواج فكر عربي هزيل النتائج وبعيد عن تناول القضايا الحقيقية للمجتمع، بل إن شروط تكوين العقل العربي المنتج والنقدي يبقى في هذه الظروف بعيد المنال، لأن البحث سيكون هو حالة تخبط وتيهان وحتى تنازع بين الأنا التراثي الذي يشد نحو الانكفاء على البنى المعرفية المنغلقة، والتي تتداعى على البحث إما لقراءتها على المنطوق المنبهر للماضي واجتراره كما هو، أو التمسك به للدفاع عن الخطر الزائف الذي صنعته البنية العقلية العربية في تعريفها لتحدي المجتمع العربي، أما الطرف الثاني في ثنائية الممارسة الفكرية فهو متعلق بـــ (الأنا الوافد) الذي يحظى بتتبع حثيث لخطوات تقدمه، بفعل حركات الترجمة التي جعل منها كثير من الباحثين السوسيولوجيين العرب مهنة بديلة يستعيضون بها عن البحث الاجتماعي المنتج، والذي لا يرصد المشكلات الاجتماعية وينظّر لها فقط، وإنما يعيد في حالة انبهار منجزات النظرية السوسيولوجية الغربية، ويقودهم هذا إلى خبوت الأنا التاريخي الخصوصي الذي يصبح فيه الواقع الاجتماعي معطى مجرد معمول فيه، ومستسلم لأدوات النظرية الاجتماعية الغربية كي تقدمه وفق ديكور نمطي، يكون الإخراج الحقيقي فيه ليس للسوسيولوجي العربي بل لصاحب النظرية الفعلي، وقياساً على ما ذكر آنفاً تصبح السوسيولوجيا الغربية هي من يتحكم في رؤية العقل العربي للواقع الاجتماعي، وتمنعه من أن يبدع أدواته وطرائقه التفكيرية، بل إنها تجعله يعيش الواقع المجتمعي لا على المستوى الفعلي وإنما على مستوى أفكار صيغت سلفاً، ومن شأن هذه الحال أن تصبح الحقيقة السوسيولوجية في اغتراب عن الحقيقة الاجتماعية ومنه تصبح عملية افتكاك وغزو الموضوع –كما يقول غاستون باشلار(**Gaston Bachelard**)– محل شك.

النقطة الثانية التي تستحق الوقوف عندها وهي مضمونية الخطاب السوسيولوجي الغربي الذي يشكّل مرجعاً أساسيًّا لكل الكتّاب العرب، فالاعتماد عليه في الاستدلال على ما يعتبر تحليلاً لأجل بناء الظواهر الاجتماعية، ومن ثم تفسيراتها بحجة غياب كل معرفة عنها بسبب الأوضاع السوسيوتارخية والاقتصادية، إنْ في الحقبة الاستعمارية أو خلال فترة الدول الوطنية الحديثة لما بعد الاستقلال، إنما يؤدي إلى الوقوع في خطأ التماثل اللاواعي مع الرؤى الغربية الانطباعية المضللة والاحتكام في النهاية

إلى مقولات تبرر الوجود الواقعي المزيف للوقائع الاجتماعية، بل ويؤدي إلى عمى معرفي يلقي بجزء غير يسير من مداركنا في عالم ظلال يحجب النظر عمَّا ينبغي أن ننتجه من معرفة، وهذا ما جعل إنتاجنا السوسيولوجي في المائة عام الأخيرة (مجرد خطاب خارجي ومغترب مما يوقعنا في عدد من العوائق المعرفية حيث إننا بدل أن ننتج معرفتنا من بلداننا فإننا نترجم إلى العربية رؤى خارجية متحيزة وجزئية)[10].

نقطة ثالثة أخرى تبدو لنا غاية في الأهمية، وهي مرتبطة بالأساس بتكوين الباحث السوسيولوجي، الذي يقع في خلط منهجي بين مسائل فكرية وفلسفية وتاريخية وثقافية واجتماعية ودينية، ومطابقتها الواحدة على الأخرى دون احتراز ولا حذر من أن لكل منها موضوعه الخاص وأدواته المنهجية في التعليل والتصديق، ومفهوماته الأصيلة التي لا يمكن الممازجة بينها في وضع معرفي معين مع مفهومات من جنس معرفي مختلف، وتوهم استبدالها بأخرى دون أي مانع يذكر، وفكرة القولبة هذه التي تقدم نفسها على أنها شمولية معرفية يجيزها العلم بناء على مبدأي التداخل (**ingérence**) والاعتماد المتبادل(**interdépendance**)، إنما تسقط في فخ الابتذال الذي لا يفيد إلا في تعميم التصور عن الظاهرة وليس فهمها، بما يلبسها من ضبابية أكثر من توضيح، حيث يغيب النشاط الفكري السوسيولوجي في خضم مستويات معرفية متنوعة يضيع فيها مبدأ الاستقلال الذاتي للعلم الاجتماعي (وهذا الخلط يجعل أساس فكرنا هو التداعي العفوي الذي يقود من ميدان إلى آخر، ومن موضوع إلى موضوع ومن فكرة إلى أخرى لمجرد وجود ارتباط شكلي أو جزئي بينها، فيخلق من مجموع المسائل النظرية والعملية مسألة واحدة... تسير كلّها في اتجاهات متضاربة ومتنافية)[11] ، المستوى الثاني من الخلط معزو إلى عدم التّفطّن إلى أن العمليات التي تجري بمسمى البحث الإبستمولوجي ومن ثم النتائج المترتبة عنها، لا يمكن البناء عليها كي تنسحب على العمليات التي تجري في البحث الاجتماعي، ذلك لأن مقومات الظاهرة الاجتماعية ومنطوقها وعناصرها ليست من نفس جنس البحث الفكري في الظاهرة التي تخضع بدورها لعوامل خاصة بها، وهذا الاختلاف بين التركيبين هو ما يمنع أن يكون الفكري والاجتماعي ميداناً لامتحان أحدهم في الآخر، ينجح فيه أو يرسب.

عموماً مجمل القضايا التي عرضها، حملت كثيراً من العتب على التوجه الذي سار عليه علم الاجتماع الذي كانت ولادته في العالم العربي متزامنة والمد العلمي الاجتماعي الماركسي، الذي انطبعت فيه أعمال السوسيولوجيا بالاستعارات اللامتناهية، وانصرفت فيه النقاشات نحو الخوض في أولويات

ووجاهة المذاهب والنظريات الغربية مع ما رافقها من خطابات أيديولوجية ووعظية تبحث في الينبغيات بدل الانصراف إلى استشعار المشكلات الحقيقية للمجتمع العربي، أما النزر القليل من البحوث التي كانت جلها مكتسية حلّة البحوث الامبيريقية مستلهمة الكثير من التقنيات والمناهج الكمية خصوصاً الأمريكية منها، فرغم ما احتوته من كم معرفي يستحق الإشادة به، إلا أنها اندرجت ولا تزال في خانة البحوث الجزئية ولم يتأسس إلى اليوم عمل تنظيري عربي يجمع هذه الدراسات التجزيئية في نسق معرفي تراكمي ديناميكي (قابلية التطوير والتعديل)، إضافة لذلك يحاجج المشتغلون بعلم الاجتماع على أهمية علمهم في رصد التغيرات الاجتماعية، وعلى دور النشاط البحثي في تقديم وعود بحل المشكلات الاجتماعية، إلا أن ذلك يتبخر في خضم اختزال السوسيولوجيا في النشاط التدريسي، والانكفاء بتقديم صورة قاتمة ومتشائمة عن واقع المجتمع العربي ومستقبله هي في الأصل بعيدة كل البعد عن واقع الحال، لأن البحث هو نشاط يبتغي الموضوعية ومن غير الممكن أن نتحدث عنها في ظل مسافة يصطنعها المشتغل السوسيولوجي بين موضوعه المؤسس وموضوعه المعطى، بين الموضوع المؤسس والواقع الاجتماعي والحضاري العربي، وبين الموضوع المؤسس والتراث السوسيولوجي العالمي، تلكم هي الفرصة المناسبة التي ينبغي اغتنامها، لأن العلم الاجتماعي أصبح واقعاً مؤسساتيًّا يحتاج اليوم إلى أن يثبت جدارته في تناول المواضيع السوسيولوجية، مثلما يشير إلى ذلك سعد الدين إبراهيم أنه على علماء الاجتماع الولوج إلى ساحة مجتمعاتهم المهيأة والمتلهّفة لمن يقدم لها فهماً معمقاً ومتأصلاً، (... تلكم هي فرصتهم للانتقال من معركة إثبات الوجود إلى معركة تحقيق الوعود)[12]، وأكثر من ذلك فطالما نمتلك القدرة على استيعاب المنتج المعرفي للنظريات السوسيولوجية الغربية حتى وإن كان على مستوى الترجمة أو التبنّي لهذه الأفكار تحت مسمّى الانخراط في المدارس السوسيولوجية، فإن هناك تفاؤلاً حذراً نبديه لما سيكون عليه حال البحث العلمي السوسيولوجي العربي لأن الازدهار المؤسسي والبشري للمشتغلين في الوقت الحالي في مقابل واقع مجتمعي بحاجة إلى إعادة اكتشاف يبشّر بطلائعية هذا العلم على باقي العلوم الأخرى وهذا ما نوافق عليه بيار بورديو (**Pierre Bourdieu**) عندما رأى أنه (... كلّما تقدم العلم الاجتماعي وذاع وانتشر فإن مهمّة علماء الاجتماع –على نحو خاص– ستكون بالغة الأهمية والصعوبة في آن واحد)[13].

4. القراءة السوسيولوجية من الرقم إلى الخطاب السوسيولوجي:

بإمكان المتأمل أن يلاحظ أ البحث السوسيولوجي (الاكاديمي) في الجامعات العربية ، أصبح يسير في خط اعتبطي ، ساذج ، ضمن توجه منهجي – امبريقي – اوقع العديد من الدارسين والمختصين في خطر البناء الزائف للظواهر الاجتماعية واعتقدوا بضمانة ومصداقية علم اجتماع مؤسس على الروائز الرقمية واللغة العددية والمصفوفة الرياضية، على حساب المضمون العلائقي – التحليلي و التأويلي، من فوبيا التنظير التي رهبت العقل السوسيولوجي كثيرا الى بطولوجيا الميدان وعصاب الرقمنة... هوس كبير يلاحق العقل السوسيولوجي العربي ، كما البارحة أو اليوم.... فبدلا من أن يكون هذا العقل خصب ومنتج لمنطوقات وصيغ متكيفة ومجيبة عن الواقع العربي، وتقديم البدائل والخيارات المعقولة والمقبولة، سار الاتجاه النقيض، أي عقل عاق ، عاطل عن العمل، عن التأويل ، عن المساءلة والفهم.

تبقى المعطيات الخام التي بين يدي الباحث السوسيولوجي العربي (التي يكون مصدرها، الملاحظة، المقابلة، الاستمارة، وثيقة،... إلخ)، بعيدة عن الاستغلال طالما لم يتم معالجتها وترتيبها وتهيئتها بشكل مناسب، ذلك أن عمليات التحليل اللاحقة ستتوقف الدلالات المستخرجة منها على مدى مصداقية المعطيات المحللة، فقد تبدو عمليات العرض المرتبة والمقننة للمعطيات سهلة وبسيطة في بعض مواضعها، إلا أنها هي من يسم البحث ككل إما بموضوعية الطرح أو بانحراف النتائج نحو موضوعات بعيدة عن المسألية التي طرحت في السابق، ولأن الإحصاء أداة فعالة في التدليل على مدى ونوعية النتائج أمكن لمن اشتغل على هذا الجانب الوقوف على السند والدعم الذي يقدمه، فبالنسبة لـــ مارسيل موس(**Marcel Mauss**) أن البحث والتحقق من الواقعة الاجتماعية بفرض استعمال الإحصاء الذي يقدم الموضوعية، فهو وسيلة مميزة تسمح بمعالجة الوقائع الاجتماعية باعتبارها أشياء وبتحليلها مستقلة عن تأثيرات الأفراد، ويصل (موس) إلى القول (.... في الحقيقة كل مشكلة اجتماعية هي مشكلة إحصائية فاعتياد الظاهرة، عدد الأفراد المشاركين، تكررها طول الوقت، الأهمية المطلقة أو النسبية للأفعال، وتأثيرها بالنسبة لما تبقى من الحياة، كل شيء مكمّم ويجب أن يكون محسوباً)[14].

إذن الوسيلة الإحصائية أداة فعالة في تحضير المعطيات للقراءة التفسيرية ولإنتاج الخطاب السوسيولوجي أو التأويلي منها، ومثلما يشير فيبر فإنه لا يجب التوقف عند حد الإجراءات الإحصائية والادعاء بأن ما تحقق من برهنة رياضية هو التفسير بعينه، لأن التحليل الإحصائي ضروري

ومفيد لإدراك الخواص الفردية ولا يمثل سوى (... مجموع أفعال ينبغي على عالم الاجتماع إدراك معناها)،[15] وتبدو هذه المغالطة التي يقيس عليها كثير من الباحثين حكمهم على النتائج اعتماداً على المحك الرقمي، هي في الأساس لم تستوعب جيداً ما قصد إليه موس من أن الظاهرة الاجتماعية هي ظاهرة إحصائية، لأن فكرة العدد في ترتيب موس جاءت في الصف الأخير من توصيفه لما يستحق الدراسة في مجموعة اجتماعية وذلك بالقول (توجد أشياء وأشخاص، إذن فيزيائية ومادية في البدء، ومن ثمّ العدد)[16]، ويَرِدُ اسمي الشيء والشخص في بداية الترتيب كي يبين موس أن افتكاك موضوع البحث يستند إلى عمل تفكيري هدفه وضع اليد على المشكلة السوسيولوجية الحقيقية، التي تكتنز بداخلها معرفة بحاجة إلى تفسير على أساس بناء توصيفات مفهومية، يكون أحد أدوارها محاكات الرموز والمعاني التي يضفيها الفاعلون على أنشطتهم وتحويلها إلى إحصائيات، بتعبير آخر إن خصوصية العلوم الاجتماعية هي البحث فيما وراء المعطيات الإحصائية التي ليست إلا نقطة انطلاق للبحث في معنى الارتباطات التي تشهد عليها لغة الأرقام، ولعل استشهادنا بدراسة موس لظاهرة الهبة يبين أن الذي أسس عليه استنتاجاته إنما هو عمليات التفسير لما يمكن أن تستتر فيه العلاقة بين الواهب والموهوب، فالرمزي الذي يتجسد في شيء يتبادل به بين طرفين (... يحقق العلاقة بين الأشخاص والأشياء، ويربط التجارب المتتابعة في وحدة معنى)[17] ، هذا الاستنتاج الذي تستفيض في الاستعارة من تجربة علم الأنثربولوجيا، معجب بالوسائل التي أمدته في تحليل موضوعه عنه، ومنه فإنه على مستوى هذه المرحلة فقط يتم اتخاذ القرار فيما أمكن الحديث عن صيرورة الموضوعية دون أن تتعرض في أي جزء بحثي من مرحلة البحث إلى تشويه أو تحريف، فالوصول إلى خطاب دقيق خال من الغموض متأتٍ من معرفة وإتقان لوسائل إنتاج المعطيات الإمبيريقية، وتحليلها هو سعي حثيث تنيره بصيرة عقل يجيد التفكير والاستدلال يحقق ماهية علم الاجتماع باعتباره معالجة للعالم الاجتماعي يتم فيها التخلص من امتدادات المفاهيم الدارجة أو الساذجة وبناء موضوع هذا العلم اعتماداً على القطيعة مع هذه المفاهيم)،.. وبوسعنا تلخيص هذا الإجراء في مجموعة تسمى الموضوعية أي إضفاء الطابع الموضوعي، فهو مسمّى يفصح في آن واحد عن التخلّي عن النظرة الذاتية للحقائق الاجتماعية، وعن القدرة على التعبير عن البنية الكامنة وراء الظواهر وعلى صياغة المعطيات)[18].

الخاتمة:

الوضعية التي شرحناها آنفاً تقرّ استنتاجاتنا، وتظهر واقعاً يعكس حالة ضعف البحث العلمي السوسيولوجي العربي، وغياب التنظير الذاتي المستقل، ونظراً إلى أن الأطر المعرفية، التي يتعامل بها السوسيولوجي العربي، مستوردة من نظرية (الآخر)، التي تأتي دائماً محمّلة بمضامين أيديولوجية موجهة، فمن الطبيعي أن يقع السوسيولوجي العربي في شباك الوعي الزائف، كل ذلك يتسبب في غياب عقل سوسيولوجي علمي عربي ناقد ومستقل يستشعر المشكلات الاجتماعية ويتدخل عليها، يحتكم إليه في اتخاذ القرار السياسي، الاقتصادي والثقافي، واختزل دوره في محاكاة النقاشات الغربية النظرية، والسقوط في خطر التنابز الأيديولوجي الذي يتخلى فيه السوسيولوجي العربي عن مسؤوليته في بناء منظومة معرفية تشكل التراث الفعلي الذي ينهل منه كل سوسيولوجي.

المراجع والهوامش:

1 – محمد عزت حجازى, الأزمة الراهنة لعلم الاجتماع فى الوطن العربي, نحو علم إجتماع عربي, مركز دراسات الوحدة العربية, بيروت, 1986, ص 15.

2-Gauthier .() Recherche sociale .De la problématique à la collecte desdonnée. Presse de l'université du Québec .Canada.1984.p.53

3 -M. Grawitz . Méthodes des sciences sociales .Dalloz.Paris 10.émeédition .1996p.340.

4-Alexis de Tocqueville.de la démocratie en Amérique .Tome. 2collection Histoire et Civilisation . ENAG/Edition .Alger .1988. p279 .

5 . Tocqueville .Ibid .p281

6-L.V.Compenhoudt . Introduction à l'analyse des phénomènessociaux . Dunod . Paris.2001. P 240.

7 -R. Aron . Les étapes de la pensée sociologique .Cérès Editions. Tunis.2002.Tome.2 p 391.

8– عزت حجازي، الأزمة الراهنة لعلم الاجتماع بالوطن العربي: مع تركيز على الوضع في مصر، ندوة نحو علم اجتماع عربي، المعهد العالي للمنشطين الثقافيين، تونس، 1985، ص3.

9– عنصر العياشي، نحو علم اجتماع نقدي، دراسات نظرية وتطبيقية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية، 2003، ص7.

10– بريان تيريز، ماركس ونهاية الاستشراق، ترجمة: يزيد صايغ، مؤسسة الأبحاث العربية، 1981، ص54، نقلاً عن: نور الدين زمام، معضلات التفسير السوسيولوجي، واقع سوسيولوجيا العالم الثالث، تقديم: لقجع عبد القادر، علم الاجتماع والمجتمع في الجزائر، أعمال الملتقى الوطني حول علم الاجتماع (علم الاجتماع والمجتمع في الجزائر: أية علاقة؟)، وهران أيام 4 و5 و6 ماي 2002، دار القصبة للنشر، الجزائر،2004.

11– غليون، برهان، اغتيال العقل، محنة الثقافة العربية بين السلفية والتبعية، موفم للنشر،الجزائر، 1990، ص55.

12– إبراهيم سعد الدين، تأمل الآفاق المستقبلية لعلم الاجتماع في الوطن العربي: من إثبات الوجود إلى تحقيق الوعود، ندوة نحو علم اجتماع عربي، المعهد العالي للمنشطين الثقافيين، تونس، 1985، ص8.

13– بورديو، بيير، الرمز والسلطة: ترجمة عبد السلام بن عبد العالي، دار توبقال للنشر، الدار البضاء، 1990، الطبعة الثانية، ص13، نقلاً عن: الكردي، محمود، دور العلم الاجتماعي في تشكيل بنية العقل العربي، المجلة الاجتماعية القومية، المجلد 35، العدد 2، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، ماي 1998، ص128.

14.) M.Mausse .Essai de sociologie .Paris ,..1968p .62In Ferréol) G(et Autres , Dictionnaire de Sociologie ,Armand colin .Paris3.émeédition.2002.p106

15 .M.weber. L'objet de la sociologie .Pour la sociologie compréhensive.In we ber) M.(Economie et société.1922.trad .Parie .Plon.1969.InBerthelot) JM .(So ciologie .Épistémologie d'une discipline .Texte fondamentaux .Éditions de Boe ck université .Bruxelles.2000.p.23

16. M. Mauss .Essai sur le don .ENAG/Éditions .Alger.1989.p200

17. Compenhoudt L-V .(op.cit.p.112

18– هيران فرانسوا، الركائز الإحصائية للسوسيولوجيا، ترجمة: حليم طوسون، (متون عصرية في العلوم الاجتماعية، حديث الأرقام)، مجلة نصف سنوية، عدد 1، مركز الدراسات والوثائق الاقتصادية والقانونية والاجتماع، القاهرة، شتاء وربيع 2000، ص ص 11 – 12.